اقتصاد

السوريون دفعوا ١٠,٤ مليارات ليرة ثمن مازوت تدفئة في شهرين ونصف

| علي محمود سليمان

بلغت كمية مادة المازوت للتدفئة الموزعة على الأسر في المحافظات كافة منذ بداية عملية التوزيع في شهر آب الماضي وحتى تاريخه نحو ٥٦,٥ مليون لتر، موزعة على ما يقرب من نصف مليون أسرة.
وأوضح مصدر مسؤول في الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) لـ«الوطن» أن عمليات التوزيع تجري في المحافظات كافة عدا محافظات إدلب والرقة ودير الزور والحسكة وذلك نظراً للوضع الأمني فيها وعدم إمكانية إيصال المادة إليها، حيث يتم التوزيع وفق معدل توزيع من ٥٠ لتراً إلى ٢٠٠ لتر للأسرة الواحدة.
مضيفاً: إن محافظة السويداء هي الوحيدة التي توزع ٥٠ لتراً للأسرة الواحدة وذلك وفق آلية عمل لجنة المحروقات فيها وهي ذات آلية التوزيع في العام الماضي وكانت ناجحة في السويداء، في حين في باقي المحافظات يتم التوزيع من ١٠٠ إلى ٢٠٠ لتر للأسرة الواحدة، بحيث يكون سعر لتر المازوت ١٨٠ ليرة سورية يضاف إليها أجور النقل بحوالى ٣ ليرات للتر، ليكون سعر مئة لتر ١٨٣٠٠ ليرة سورية، مؤكداً بعدم تلقي الشركة أي شكاوى على عمليات التوزيع، وتتم تلبية الطلبات المقدمة كافة، من المواطنين، بحيث يستغرق تنفيذ الطلب المسجل ما بين ثلاثة أيام حتى الأسبوع. وعلى ذلك يصبح إجمالي مادفعته الأسر نحو ١٠,٤ مليارات ليرة سورية.
ولفت المصدر في شركة محروقات إلى أن الموسم الشتوي في بدايته ودرجات الحرارة ما تزال معتدلة، لذلك لا ضغط في التسجيل على دور توزيع مادة المازوت، إضافة إلى الأسباب الأخرى المتعلقة بضعف السيولة المادية لدى الأسر، وضغط الالتزامات على الأسر مع بداية الشتاء، حيث إن التوزيع في المحافظات كافة ما يزال ضمن المرحلة الأولى، ولكن الاستعدادات كلها اتخذت من الشركة وفروعها في المحافظات لتلبية الطلبات كافة، مؤكداً توفر المادة لتغطية الموسم الشتوي الحالي.
وأشار المصدر إلى أنه في عدد من المحافظات يتم تحويل بعض الطلبات من مازوت التدفئة لتلبية احتياجات فعاليات أخرى حسب الأولوية للجان المحروقات في تلك المحافظات، وهذا أمر يعود تقديره للجان ولكن دون أن يؤثر في تنفيذ التوزيع المخصص للأسر المسجلة على مادة مازوت التدفئة.
وفي تفاصيل عمليات التوزيع فقد تم توزيع نحو ١٠,٥ مليون لتر مازوت في محافظة دمشق على أكثر من ٥٢ ألف أسرة، وفي محافظة ريف دمشق تم توزيع أكثر من ١٠ ملايين لتر مازوت على أكثر من ١٠٠ ألف أسرة، وفي القنيطرة تم توزيع أكثر من مليون لتر مازوت على أكثر من ١٠ آلاف أسرة، وفي درعا تم توزيع ما يقرب من ٣ ملايين لتر على نحو ١٤,٥ ألف أسرة، وفي السويداء تم توزيع أكثر من ٤,٨٦ ملايين لتر مازوت على أكثر من ٩٧ ألف أسرة، وفي حمص تم توزيع أكثر من ١٠,٣٦ ملايين لتر على أكثر من ١٠٣ آلاف أسرة، وفي حماة تم توزيع أكثر ٦ ملايين لتر مازوت على أكثر من ٦٠ ألف أسرة، وفي حلب تم توزيع ٤,٥٧ ملايين لتر على أكثر من ٢٢ ألف أسرة، وفي طرطوس تم توزيع أكثر من ٤,٦٨ ملايين لتر على أكثر من ٢٣ ألف أسرة، وفي اللاذقية تم توزيع أكثر من ١,٥ مليون لتر على أكثر من ٧ آلاف أسرة.

«الاتصالات» تحت قبة مجلس الشعب

الظفير: تحسن الإنترنت بعد الصيانة والقطع سيكون جزئياً خلال الفترة القادمة

حميدي يطالب بمجانية الاتصالات والإنترنت للصحفيين.. والوزير يرحب بالفكرة

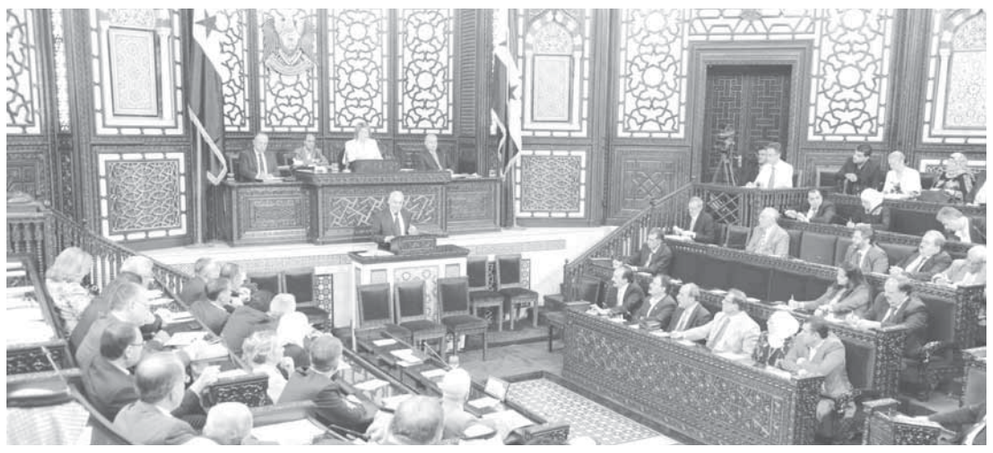

| الوطن

طالب أعضاء في مجلس الشعب بضرورة تأمين وصول خدمة الإنترنت إلى كل المحافظات واحتساب الأعطال لمصلحة المشترك ومعالجة رداءة الاتصالات والخدمات الهاتفية والإسراع بتطوير عمل المؤسسة العامة للبريد والاستفادة من التشاركية في تقديم خدمات جديدة للمواطنين، وتساءل أحد النواب: لماذا لا يكون احتساب فواتير الخليوي بالثواني لتخفيف الأعباء عن المواطنين؟.
وخلال جلسة الأمس التي حضرها وزير الاتصالات علي الظفير، رأى النائب همام مسوتي أن قطع الاتصالات وقت امتحانات الشهادة العامة والثانوية يسبب شللا في المجتمع داعياً للاستفادة من التشاركية في تطوير عمل المؤسسة العامة للبريد.
ودعا نواب حلب إلى زيادة بوابات الإنترنت في المحافظة وتفعيل برنامج الحكومة الإلكترونية. بدورهم نواب الحسكة أكدوا أن محافظة الحسكة تعاني من عدم وجود خدمة للإنترنت فيها إلى جانب رداءة الاتصالات الخليوية وترهل المؤسسة العامة للبريد.
وطالب النائب نضال حميدي بأن تكون جميع المكالمات المحلية والإنترنت مجانية للصحفيين إلى جانب تخفيض سعر مكالمات الجوال لهم لأنه خلال الأزمة كانوا جنوداً حقيقيين والعمل الصحفي أساسه الاتصالات.
من جانبه طالب النائب عمار الأسد بتفعيل العلاقة التشاركية مع الشركات الخليوية لتقديم خدمات أكبر للمواطنين.
وفي معرض رده على الاستفسارات والمطالبات لم ينف وزير الاتصالات الاتهامات التي وجهها نواب مجلس الشعب حول أداء المؤسسة العامة للبريد والترهل والتأخير الحاصل للنهوض بها، مبيناً أن هذا الأمر يتم العمل عليه منذ ثلاثة أشهر، إذ تقدمت الوزارة بمشروع قانون للبريد تم رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء ويتعلق بضرورة النهوض بالمؤسسة لتقديم خدمات أفضل عن طريق طرحها للتشاركية مع القطاع الخاص ولكن لا أحد ينتظر منا أن تكون المؤسسة جديدة خلال سنتين لأن الأمر بحاجة إلى العديد من الإجراءات مشيراً إلى أنه بالفعل تأخرنا في النهوض بها.
مشيراً إلى مشكلة الكوادر البشرية حيث يوجد من ٢٣٠٠ عامل ٤٠ عاملاً منهم فقط فئة أولى بكل الاختصاصات.
ولم ينفي الوزير حالة الترهل الحاصلة في أداء خدمات الإنترنت وبطء الخدمة واعداً بتحسن هذه الخدمة بعد إكمال عمليات الصيانة الجارية مشيراً إلى أن قطع الخدمة سيكون بشكل جزئي وليس خلال الفترة القادمة.
وبالنسبة لسرعة الإنترنت المشكلة هي بسبب عدة عوامل منها حجم التواصل مع البوابة الدولية وهو اليوم ٩٠ غيغا بايت، مشيراً إلى أن الوزارة تنافس الشركات المشغلة للقطاع الخليوي من حيث خدمة الإنترنت حيث تقدمها بأسعار خاصة تختلف عن كل دول العالم، التي حصل عن طريق تحميل البيانات.
وأكد أن دور قطاع الاتصالات لا يقتصر على الموارد المالية فهو محرك أساسي للاقتصاد ومن أهم موارد الدول في العالم، متوقعاً أن تصل إيرادات الشركة السورية للاتصالات العام القادم إلى ٥٤ مليار ليرة سورية.
وأكد الظفير أن الوزارة تمكنت من تمديد كبل ضوئي من حمص إلى السلمية إلى حلب بطول ٢٦٠ كيلو متراً لمد خطوط الهاتف واستطاعت بناء قلب الشبكة وإعادة الخدمات الهاتفية والإلكترونية لكل منطقة تم تحريرها من الإرهاب كالقصير وقلعة الحصن والسفيرة وهي جاهزة لإعادة الخدمات لكل منطقة يتم تحريرها.
وبالنسبة للشركات المشغلة للهاتف النقال قال تم تدمير ٣٠٪ من أبراجها ومعداتها كلياً و٢٠٪ جزئياً، بينما تبلغ الإيرادات السنوية المباشرة للشبكة الخلوية ٨٢ مليار ليرة. مؤكداً أن الوزارة تعمل جاهدة على تأمين البنية التحتية للدفع الإلكتروني ولكن إنجاز ذلك يحتاج إلى سنتين ولا يمكن أن يكون هناك مشروع دفع إلكتروني أو مراسلات إلكترونية دون إنجاز مشروع التوقيع الإلكتروني الرقمي.
وكشف الظفير أن الوزارة ستطلق خلال ٥ أشهر خدمات الجيل الرابع وهناك تشريعات متكاملة تتعلق بقطاع الاتصالات والخدمات الإلكترونية والدفع.
وأجاب وزير الاتصالات والتقانة عن مطالب وتساؤلات أعضاء المجلس مبيناً أن الوزارة ستقوم بدراسة موضوع مجانية المكالمات المحلية والإنترنت للصحفيين موضحاً أن الإنترنت تصل لجميع المحافظات أما سرعته فتتعلق بسرعة التواصل مع البوابة الدولية والشبكة وغيرها.
وأكد أن من واجب العاملين الفنيين في المراكز الهاتفية الثابتة إصلاح أي عطل هاتفي أو خط إنترنت للمواطنين، موضحاً أنه وجه بعدم قطع أي خط من خطوط الهاتف الثابتة يوم الخميس نهاية كل أسبوع لأن ذلك يؤدي لمنع المواطن من خدمة الهاتف طيلة أيام العطلة وعدم قدرة مركز الجباية على تحصيل قيمة الفاتورة.

> ٨٢ مليار ليرة سورية الإيرادات السنوية المباشرة للشبكة الخلوية

تصريح مفاجئ لـ«الاقتصاد»: هناك مظالم وقعت على العديد من التجار والمستوردين في الأزمة

| الوطن

بيّن مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي وجود تأخير في استصدار بطاقات العمل لغير السوريين، إذ تتطلب الكثير من الإجراءات وتستغرق الكثير من الوقت.
وخلال ندوة الأربعاء التجاري أمس حول تسجيل الوكالات والشركات الأجنبية تساءل عضو الغرفة رضوان دردري عن كيفية التعاطي مع نشاطات الوكالات والشركات وفروعها في حال توقفت نشاطاتها خلال الأزمة حيث إن الكثير من الشركات الأم لم توقف هذه الوكالات والفروع انتظاراً لعودة الاستقرار إلى البلاد آملاً باستئناف أعمالها ونشاطاتها في مختلف الميادين. منوهاً بضرورة إعادة النظر ببعض البنود التي تتعلق بالمدد الزمنية وتعديلها بما يتوافق مع الظروف الحالية على اعتبار أن القانون قد وضع في ظروف طبيعية لم تأخذ بالحسبان ظروف الأزمة وأضاف إن هناك وكلاء عقودهم معظمها مع الدولة ولا زالت هذه الشركات تتابع نشاطاتها وترسل خططها وخاصة لمرحلة ما بعد الأزمة. مقترحا على وزارة الاقتصاد إعادة النظر بتوقيف هذه الشركات والمكاتب والفروع والوكالات عن العمل في سورية في وقت هي بأمس الحاجة لها وخاصة في المستقبل.
بدوره بيّن معاون مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد مصطفى عتابا أن هناك مظالم حقيقية وقعت على العديد من الوكلاء والتجار والمستوردين خلال هذه الأزمة وأن الوزارة على استعداد لتلقي أي شكاوى ومعالجة أي مظالم نتيجة هذا القانون لإنصاف المتضررين خلال الأزمة للأخذ بالظروف القاهرة التي وقعت على هؤلاء، مؤكداً أن التأخير في بطاقة العمل يتعلق بوزارة العمل.
وقدم عتابا عرضا حول كيفية تسجيل الوكالات التجارية والشركات الأجنبية وآليات عملها والأحكام التي تنظمها وعمل الوكلاء والوسطاء التجاريين وواجبات فروع ومكاتب الأشخاص الاعتباريين الأجانب وذلك من خلال شرحه للقانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بتسجيل الشركات أو المؤسسات أو الهيئات التي يقع مركزها الرئيسي خارج أراضي الجمهورية العربية السورية مشيراً إلى عدم الجواز لأي شخص اعتباري أجنبي أن يمارس أي عمل تجاري في سورية أو ينشئ فرعاً أو مكتباً له ما لم يكن مسجلا وفق أحكام القانون ٣٤ لعام ٢٠٠٨ وبعد الحصول على تصريح بالعمل ويتمتع الشخص الاعتباري الأجنبي من خلال الفرع أو المكتب المسجل وفقاً لأحكام هذا القانون بالشخصية الاعتبارية في سورية من تاريخ تسجيله ولا يجوز للفرع أو المكتب تمثيل شركات أو مؤسسات أجنبية أخرى وعلى الشخص الاعتباري الأجنبي أن يرسل إلى الوزارة تصريحاً عن كل تعديل في نظامه الأساسي وكل زيادة أو نقصان في رأسماله وكل تبديل في شخص مديره العام في سورية.
وأشارت رئيس دائرة الشركات الأجنبية في وزارة الاقتصاد إلى أن عدد الوكالات المسجلة في العام ٢٠١١ بلغ ٢٤٩ وكالة وبلغ ٦٩ في العام ٢٠١٢ وبلغ ٤٧ وكالة في العام ٢٠١٣ وبلغ ٤٢ وكالة في العام ٢٠١٤ وبلغ ٤٧ وكالة في العام ٢٠١٥ وبلغ ١٠٥ وكالات في العام ٢٠١٦ وبلغ إجمالي عدد الوكالات والفروع والمكاتب المسجلة في سورية ٣٢٧٥٦ وكالة والفروع ٩٤٦ فرعاً و١٠ مكاتب تمثيل و٧ مكاتب مؤقتة ومكتباً إقليمياً واحداً.

المشافي والأطباء يطالبون شركات التأمين بـ٥,٩ مليارات ل.س بدل خدماتهم في ٦ أشهر

| محمد راكان مصطفى

بلغ إجمالي مبالغ مطالبات شركات إدارة النفقات الطبية ٥,٩ مليارات ليرة سورية، منها ٤,٦ مليارات ليرة سورية مطالبات القطاع الإداري للمؤسسة العامة السورية للتأمين و٥٢٤ مليون ليرة سورية مطالبات القطاعات الأخرى لدى المؤسسة، على حين وصل إجمالي مبالغ المطالبات لدى شركات التأمين الخاصة نحو ٧٩٤ مليون ليرة سورية، وبلغت إجمالي مبالغ المطالبات لصناديق الرعاية نحو ٢٠,٥ مليون ليرة سورية، وذلك لأكثر من ٣,٢٢ ملايين مطالبة.
وحسب التقرير الصادر عن مديرية مقدمي الخدمات التأمينية في هيئة الإشراف على التأمين عن النصف الأول للعام الجاري ٢٠١٦ فقد توزعت المطالبات على ٢,٧٢ مليون مطالبة في القطاع الإداري للمؤسسة العامة السورية للتأمين و٢٧١ ألف مطالبة في القطاعات الأخرى لدى المؤسسة، إضافة إلى ٢٢٤ ألف مطالبة لدى شركات التأمين الخاصة، و٥٩٥١ مطالبة في صناديق الرعاية.
وبيّن التقرير وجود نحو ٣,٢ ملايين مطالبة خارج المشافي (عيادات وصيادلة ومخابر..) بقيمة إجمالية ٤,٧ مليارات ليرة سورية موزعة على ٢,٧ مليون مطالبة في القطاع الإداري لدى المؤسسة العامة السوية للتأمين بقيمة ٣,٨ مليارات ليرة سورية و٢٦٨ ألف مطالبة في القطاعات الأخرى لدى المؤسسة بقيمة ٤٢٦ مليون ليرة سورية، إضافة إلى ٢١٣,٦ ألف مطالبة لدى شركات التأمين الخاصة بقيمة ٤١٣ مليون ليرة سورية، و٥٥٨١ مطالبة لدى صناديق الرعاية بقيمة ٩,٦ ملايين ليرة سورية، على حين بلغ عدد المطالبات داخل المشفى و٤١٢,٨ ألف مطالبة بقيمة إجمالية ١,٢ مليار ليرة سورية منها على ٢٨ ألف مطالبة في القطاع الإداري لدى المؤسسة العامة السوية للتأمين بقيمة ٧١٥ مليون ليرة سورية و٢٦٤٨ مطالبة في القطاعات الأخرى لدى المؤسسة بقيمة ٩٨ مليون ليرة سورية، إضافة إلى ١٠,٣ ألف مطالبة في شركات التأمين الخاصة بقيمة ٣٨٠,٩ مليون ليرة سورية، و٣٧٠ مطالبة لدى صناديق الرعاية بقيمة ١٠,٩ ملايين ليرة سورية.
وحسب تقرير المديرية بلغ إجمالي عدد المؤمن لهم صحياً ٧٥٥٦٣٠ مؤمناً منهم ٦١٦٧٨١ مؤمناً في القطاع الإداري لدى المؤسسة العامة السوية للتأمين و٥٠٩٧٩ مؤمناً في القطاعات الأخرى لدى المؤسسة، إضافة إلى ٧٧٢٦٥ مؤمناً لدى شركات التأمين الخاصة، و١٠٦٠٥ مؤمنين في صناديق الرعاية.
وعن البيانات الواردة في التقرير بين نائب المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين عادل خضر لـ«الوطن» أنه وبمقارنة بين بيانات التأمين الصحي في شركات التأمين الخاصة مجتمعة والبالغة نحو ٧٧ ألف مؤمن مع بيانات قطاع التأمين الصحي الاقتصادي والبالغ نحو ٥١ ألف مؤمن، يتضح اهتمام المؤسسة العامة السورية للتأمين بقطاع التأمين الاقتصادي على حين يتجلى عدم اهتمام الشركات الخاصة بهذا القطاع.
وعن صناديق الرعاية أوضح خضر أنها تعود لجهات تقوم بتخديم عامليها من دون عقد تأمين مع شركات التأمين، بحيث تقوم بعقد اتفاق مع إحدى شركات إدارة النفقات الطبية بشكل مباشر بتقديم الخدمات من خلال الشبكة الطبية المعتمدة من قبلها، ويتم تحديد التغطيات بموجب الاتفاق بين هذه الجهات وشركة إدارة النفقات.

تقييم حكومي لاتحاد المصدرين ومدى فاعلية أعضائه

| الوطن

كشف مدير غرفة زراعة دمشق عمر الشالط لـ«الوطن» أن قيمة شهادات المنشأ الصادرة من الغرفة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٦ تجاوزت ٣١٩ مليون دولار، وبلغ إجمالي عدد شهادات المنشأ ٧٩٧٨ شهادة، بوزن إجمالي تجاوز ٣٢٧ ألف طن.
وبيّن الشالط أن السبب وراء إخفاق تصدير الحمضيات يعود إلى الاعتماد على حلقة من حلقاته، وترك باقي الحلقات، مشدداً أنه يجب البدء من المزارع وطريقة القطاف والفرز، وأن يتم التصدير من المنتج في الحقل مباشرة وتحييد دور الوسيط، وصولاً إلى طريقة تخزين الإنتاج والتشميع واستعمال العبوات المناسبة التي تتوافق مع المواصفات المحددة من الدولة المصدرة لها، ليأتي بعد ذلك موضوع النقل ووسائط النقل البري والبحري.
وأشار الشالط إلى أهمية الوقوف على حجم الإنتاج القابل للتصدير فعلياً إلى روسيا وفقاً للمواصفات المحددة من السوق المستهدف، على اعتبار أن إجمالي الإنتاج من الحمضيات نحو ١١٥٠ ألف طن، لا تتجاوز الكمية المتوافقة مع المواصفات الروسية ١٥ بالمئة، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتوجيه الإنتاج مستقبلاً للوصول إلى المواصفات المطلوبة.
وكشف مصدر في الجمعية لـ«الوطن» عن وجود تقييم حكومي لعمل اتحاد المصدرين ومدى فاعلية أعضائه في مجال التصدير.
من جهته اعتبر عضو مجلس إدارة جمعية المصدرين الزراعيين السوريين (سابيا) محمد الشبعاني محاولات اتحاد المصدرين السورين في تصدير الحمضيات خطوة أولية على الطريق الصحيح لتصدير الحمضيات إلى الأسواق السورية، مؤكداً على ما جاء في تصريح الشالط بضرورة الاهتمام بدراسة الأسواق المستهدفة والإنتاج بناء على متطلبات السوق.
وعن أهم المواد التي تم تنظيم شهادات منشأ لها من الغرفة، نذكر تنظيم ٨٣٢ شهادة منشأ بندورة بقيمة ٧ ملايين دولار، و٦٦١ شهادة منشأ زيت زيتون بقيمة ٣٤ مليون دولار، و٧٦٢ شهادة منشأ تفاح بقيمة ٧,٩ ملايين دولار، و٧١١ شهادة منشأ كمون حب بقيمة تجاوزت ٨,٣ ملايين دولار، و٨٧٧ شهادة منشأ خوخ بقيمة ٢,٧ مليون دولار، و٦٩٢ شهادة منشأ برتقال بقيمة تجاوزت ١٠ ملايين ليرة سورية.

مشاريع كهربائية جديدة قيد الإعلان

مؤشرات الكهرباء: توليد الطاقة تراجع خلال الأزمة من ٤٦ مليار كيلو واط إلى ١٩ ملياراً

| عبد الهادي شباط

كشف تقرير صادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء أن إجمالي الاستطاعة المتاحة لتوليد الطاقة الكهربائية بلغ خلال النصف الأول من العام الحالي ٥٥٩٠ ميغا واط ٥٢٪ منها وفرتها العنفات المركبة في جندر والناصرية وزيزون ودير علي وتوسع تشرين، بينما وفرت العنفات البخارية ٣٦٪ من هذه الاستطاعة بواقع ١٨٨٠ ميغا واطاً توزعت في محطات محردة وبانياس وحلب وتشرين الحرارية والزارة.
بينما وفرت العنفات الغازية نحو ١٢٪ وهو ما يعادل القدرة على تأمين ٥٩٠ ميغا واطاً من محطات السويدية والتيم وتشرين الغازية وبانياس.
بينما أظهر التقرير أن حجم الإنتاج الكلي من الطاقة للفترة نفسها سجل نحو ١٩ مليار كيلو واط ساعي منها ١٤,٢ مليار كيلو واط قادمة من الاعتماد على مادة الغاز في مجموعات الدورة المركبة والمجموعات البخارية والغازية ومجموعات غازية تعمل بالمازوت، ونحو ٤,٧ مليارات كيلو واط ساعي تمثل الإنتاج الكلي على الفيول أو المازوت.
ومن خلال تتبع إجمالي الإنتاج لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بين العام ٢٠٠٩-٢٠١٥ سنجدها سجلت في عام ٢٠٠٩ /٤١/ مليار كيلو واط متطور بعدها في عام ٢٠١٠ لتسجل نحو ٤٤ مليار كيلو واط و٤٦ ملياراً في ٢٠١١ ثم يبدأ إجمالي الإنتاج بالانحدار حيث سجل إنتاج عام ٢٠١٢ قرابة ٣٩ مليار كيلو واط وصولاً إلى ٢١ مليار في عام ٢٠١٤ وقرابة ١٩ ملياراً خلال العام الماضي.
كما أورد التقرير أن أهم المشاريع التي هي قيد التنفيذ من المؤسسة تتوزع على مشروع توسيع محطة توليد دير علي وإنشاء محطة توليد بدير الزور وتوسع محطة توليد تشرين البخارية وأيضاً توسيع محطة توليد جندر.
بينما أوضح أن هناك جملة من المشاريع قيد الإعلان أهمها توسيع محطة توليد الزارة بمجموعتين بخاريتين ومشروع محطة توليد في المنطقة الساحلية بدارة مركبة ذات محور واحد باستطاعة ٣٥٠ ميغا واطاً ومشروع عنفات غازية محمولة عدد ١٠ ومشروع التوسع الثاني لمحطة توليد جندر دار مركبة ومشروع استبدال المجموعتين البخاريتين في بانياس وأورد التقرير أن مشاريع الطاقات المتجددة هي مشروع لتنفيذ محطة كهروشمسية باستطاعة ٥ ميغا واطات في منطقة دير عطية تنفيذ محطة كهروشمسية باستطاعة ألف ميغا واط وأيضاً توليد ٥ ميغا واطات في جندر بينما توزعت المشاريع الريحية على تنفيذ محطة توليد ريحية باستطاعة ٥٠ ميغا واطات في غباغب ومشروع لتنفيذ محطة توليد ريحية باستطاعة ٥٠ ميغا واطاً أخرى في قطينة.
وبين التقرير أن المؤسسة لتحقيق وإنجاز أهدافها تعمل على رفع كفاءة العاملين في المؤسسة والجهات التابعة لها عبر وضع خطط تدريبية «للفني» بإشراف كوادر العمل في الموقع والتدريب في مركز جندر على كل التجهيزات والمعدات المماثلة كما في شركات ومنشآت التوليد.
وبما يخص تشغيل واستثمار وصيانة محطات التوليد وكل ذلك في إطار سعي المؤسسة لتشغيل مجموعات التوليد الكهربائية في الشركات والمنشآت العامة بشكل اقتصادي وتحسين مردودها عبر تخفيض الاستهلاك النوعي والاستهلاك الذاتي ورفع كفاءة العمل إضافة إلى تطوير نظام معلوماتي يعتمد على النظم الحديثة للحواسب الإلكترونية في المجالات الفنية والمالية والإدارية.
وخاصة أن المؤسسة معنية بتوليد الطاقة الكهربائية وتسليمها لمؤسسة النقل وفق المعايير الاقتصادية والشروط الفنية والنظامية وتنفيذ الصيانة العامة والدورية على جميع المنشآت والتجهيزات التابعة لها.